"أزمة التخطيط الحضري في أمانة العاصمة صنعاء: مظاهرها– أسبابها"

علي أحمد محمد غزوان*

المُلَخَّصُ:

تناول البحث مشكلة أزمة التخطيط الحضري في أمانة العاصمة صنعاء، نظراً لما تعانيه العاصمة من تحديات تخطيطية وعمرانية وبيئية قائمة، تهدد استدامة الحياة والبيئة الحضرية في المستقبل، وقد استهل البحث بتعريف مفهومي التخطيط والتخطيط الحضري ومفهوم الأزمة، كما تناول مشكلة واتجاه الأزمة الحضرية القائمة في أمانة العاصمة، وركز على المظاهر المتعددة للأزمة الحضرية في أمانة العاصمة بكل أبعادها التخطيطية والعمرانية الخدمية وتدهور البيئية الحضرية، ومن ثَمّ التلميح لعوامل ظهور الأزمة الحضرية على المستوى الوطني، وأبرز العوامل الإدارية والتخطيطية بما فيها تواضع مستوى التخطيط الحضري في أمانة العاصمة وتراجعه، نظراً لغياب المخططات التوجيهية، وتأخر المخططات التفصيلية لاستخدامات الأرض الحضرية والتجاوزات على المخططات القائمة، ونمو عمراني بأطراف المدينة بعيداً عن التخطيط والمخططات، وتراجع مستوى التخطيط الحضري كلّما ابتعدنا عن مركز المدينة واتجهنا نحو الأطراف، بما فيها تنامي العشوائيات عدداً وحجماً التي أضحت تطوق العاصمة من كل الجهات، ولما لهذه المشكلة من ترددات خطيرة على حاضر التنمية ومستقبلها والتخطيط الحضري في عاصمة البلد وجه اليمن الحضري والحضاري كلُّ ما تقدّم أدّى إلى ظهور مشكلة التضخم الحضري السكاني والعمراني المفرط، فوق القدرة الاستيعابية التخطيطية والإسكانية والخدمية والبيئية، في ظل غياب المعالجات التخطيطية والتنموية الوقائية منها والعلاجية، والتي تنذر بحدوث كارثة تخطيطية وعمراني وبيئية يستعصي حلها في المستقبل.

ووضع البحث في الخاتمة عدداً من الاستنتاجات والاقتراحات الإجرائية والتخطيطية والتنموية الضرورية والفعالة بشقيها الوقائية لمكافحة أسباب أزمة التخطيط الحضري، والعلاجية لمعالجة مظاهرها القائمة، وذلك بهدف تهيئة العاصمة لاستيعاب الأحمال السكانية القائمة والمتوقعة توقعاً إيجابياً؛ بما يسهم في استدامة المعطيات البيئية والحياة الحضرية استدامة لائقة ومقبولة في عاصمة الجمهورية اليمنية في المستقبل.

* أستاذ جغرافية المدن والتخطيط الحضري المساعد، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة صنعاء.

Abstract

The capital of Yemen, Sana'a, faces planning, urban and environmental challenges that threaten the sustainability of life and urban environment. This study addresses the problem of urban planning and discusses the definition of the concepts of planning, urban planning and the direction of the urban issue existing in Sana'a. It focuses on the multiple aspects of the urban issue in all its planning, service and environmental dimensions.

The study also addresses the factors causing the urban planning issue at the national level, including the decline in urban planning level in Sana, such as the absence of guidance plans, the delay of putting detailed plans for the use of urban land, the violations of existing plans, urban growth in the suburbs of the city away from sound planning, the decline in urban planning because we moved away from the city center and headed towards the suburbs where the slums surrounding the capital from all sides grew in number and size.

Thus, the urban planning has become a problem threatening the present and future urban development in the capital of Yemen which is suffering from an increase in urban population exceeding its ability to provide housing and services. This will constitute an urban problem that cannot be resolved in the future..

In conclusion, the study puts a number of procedural, planning and development solutions addressing the problem of urban planning and its existing manifestations. These solutions aim to prepare the capital to accommodate the existing and expected population increases and contribute to the sustainability of environmental and urban life in the capital of the Republic of Yemen.

المقدمة

يتناول البحث مشكلة جغرافية وعمرانية مهمة، تتمثل في أزمة التخطيط الحضري القائمة والمتفاقمة في أمانة العاصمة صنعاء، وتوضيع أبرز مظاهر الأزمة العمرانية والتخطيطية القائمة والمتنامية في أمانة العاصمة بكلّ أبعادها التخطيطية والعمرانية والإسكانية والمرورية والخدمية والبنية التحتية والمساحات الخضراء، مع التركيز على توضيح الأسباب والعوامل الإدارية والتخطيطية التي عانت منها أمانة العاصمة كثيراً وما زالت، بما فيها تداخل الحدود الإدارية بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء المحيطة بالعاصمة من كل الجهات. وتضارب مهام وصلاحيات الأجهزة الإدارية والتخطيطية والمجالس المحلية لكليهما؛ حيث يتواجد ما يقارب نصف مساحة الكتلة المبنية للمدينة خارج حدودها، وعدم تحديث المخطط الأساس والتوجيهي لعمران العاصمة منذ عام 2000م، مع غياب الإطار العمراني للكتلة العمرانية للعاصمة، وتأخر المخططات التفصيلية لاستخدامات الأرض الحضرية، فضلاً عن التجاوزات الممارسة على المخططات القائمة، والنمو العمراني بأطراف المدينة بعيداً من التخطيط والمخططات، تجلى ذلك بظهور مشكلة أزمة التخطيط الحضري في أمانة العاصمة متعددة المظاهر والأسباب في الوقت الحاضر، وما لذلك من تحديات مستقبلية قد تطور إلى مرحلة الكارثة إذا لم تُعالج اليوم قبل الغد.

وقد استخدم البحث المنهج الاستقرائي التحليلي لتشخيص أزمة التخطيط الحضري وتحقيق أهداف الدراسة، من خلال الاعتماد على البيانات والدراسات المتوفرة والملاحظات الشخصية للباحث أثناء النزول الميداني والمقابلات الشخصية مع المخططين والإداريين في الجهات المعنية.

مشكلة البحث

تتمثَّل مشكلة البحث في تراجع دور التخطيط الحضري لتوجيه وترشيد وتنظيم عمران العاصمة عمرانياً وفراغيّاً كُلَّمَا ابتعدنا عن نواة العاصمة (صنعاء القديمة) واتجهنا نحو الأطراف عبر مراحل توسعها العمراني، وبذلك تتجلى مشكلة البحث في وضع التساؤلات الأتية:

1- ما هي أبرز مظاهر أزمة التخطيط الحضري في أمانة العاصمة؟
2- ما هي أهم العوامل التي ساهمت في تبلور أزمة التخطيط الحضري في أمانة العاصمة؟
3- ما أفضل المقترحات وأسرع الحلول التخطيطية بشقّيها: الوقائي منها والعلاجي؟ لإنقاذ أمانة العاصمة والحدّ من تنامي أزمة التخطيط الحضري قبل حلول الكارثة التخطيطية والبيئية في المستقبل؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تشخيص أبرز مظاهر أزمة التخطيط الحضري القائمة والمتنامية وما لها من آثار على التخطيط والبيئة والحياة الحضرية في أمانة العاصمة صنعاء وجه اليمن الحضري والحضاري.
2- توضيح أهم العوامل الإدارية والتخطيطية التي أسهمت في ظهور أزمة التخطيط الحضري في أمانة العاصمة صنعاء.
3- رفع إنذار الخطر لحجم الأزمة الحضرية القائمة والمتنامية، للجهات المعنية وصناع القرار، كي تتضافر الجهود والإمكانات المتاحة لمعالجة أسباب الأزمة ومظاهرها التخطيطية والعمرانية ومظاهرها ، ومخاطر إهمالها وتعقّدها قبل حلول الكارثة التخطيطية في المستقبل.
4- وضع عدد من المقترحات والحلول الإدارية والتخطيطية الوقائية والعلاجية، لتهيئة العاصمة تخطيطياً وتنموياً لاستيعاب الأحمال السكانية القائمة والمتوقعة في المستقبل.

منهجية البحث

لقد استخدم البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، لتشخيص وتوضيح مظاهر أزمة التخطيط الحضري القائمة والمتفاقمة في أمانة العاصمة، من خلال النزول والملاحظات الميدانية المكثفة، لمعرفة مظاهر الأزمة الحضرية، واجراء المقابلات الشخصية في الجهات ذات العلاقة، لتوضيح أهم العوامل والأسباب التي تضافرت في تبلور هذه المشكلة في الوقت الحاضر، واستشراف حجم التحديات العمرانية والتخطيطية والبيئية في المستقبل، ورفع إنذار الخطر من استمرار تقدم وتعقّد مظاهر الأزمة الحضرية القائمة ، في حال غياب المعالجات التخطيطية الوقائية منها والعلاجية السريعة والفعالة، والتي قد تقود إلى حلول الكارثة وتهديد استدامة البيئة والحياة الحضرية في المستقبل لعاصمة الجمهورية اليمنية.

تعريف التخطيط

يُعَرّف التخطيط على أنه: "إسلوب ومنهج في التفكير المنطقي والعقلاني، مبني على مؤشرات آنية ومستقبلية ويهدف إلى ترشيد وحسن اتخاذ القرار، وتوفير بيئة ملائمة وحياة أفضل للإنسان على مختلف الصعد الطبيعية والاجتماعية والإنسانية"[1] كما يُعَرّف بأنه "عبارة عن تصور ورؤية لوضعية معينة في المستقبل، مطلوب الوصول إليها، ومن ثم وضع الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيقها"[2]، كما عرّف العنقري التخطيط بأنه "الخطوات المدبرة التي تهدف إلى تحريك المجتمع بكافة مؤسساته من مستوى محدد إلى مستوى أكثر إشراقاً وذلك للّحاق بركب التقدم الحضري والحضاري، الهادف إلى رفاهية الإنسان وتحقيق سعادته، مع الحفاظ على قيم المجتمع وتراثه الديني والحضاري"[3]، والتخطيط ليس هدفاً بحد ذاته بل أداة للوصول إلى غاية منشودة بأقصر وقت وأوفر جهد وأقل تكلفة[4] لتوفير بيئة ملائمة لحياة المجتمع وتحقيق رفاهيته، وهو من أهم المهام الأساسية التي تضطلع بها مؤسسات الدولة بمختلف مستوياتها، ومن هنا جاء البعد الإداري والسياسي للتخطيط، ومن هنا أيضاً تأتي أهمية الدولة، فلا تنمية بدون تخطيط ولا تخطيط في غياب الدولة.

وللتخطيط جناحان رئيسان: هما التخطيط الحضري والتخطيط الريفي، فأيّ إخفاق في أحدهما يلقي حتماً بظلاله سلباً على الآخر، ولكلاهما ثلاثة مستويات: قومية وإقليمية ومحلية، وثلاث مراحل زمنية: بعيدة ومتوسطة وقريبة، ولهما ثلاثة أهداف ومرتكزات جوهرية: تنمية الإنسان والاقتصاد والحفاظ على البيئة، وأي خلل في هذه المستويات والمراحل والأهداف تعبّر بجلا عن الخلل أما في أعداد ونوعية هذه المخططات أم في آليات وإجراءات التنفيذ.

تعريف التخطيط الحضري

يُعَرّف التخطيط الحضري بأنه "تصور بعيد المدى للجهود الإنمائية، وانعكاساتها على شبكة المدن والأنشطة العمرانية؛ شاملاً توزيع استعمالات الأراضي الإقليمية وهيكل السكان، والتوزيع المكاني للزيادة السكانية وتوزيع العمالة، وقطاعات التنمية والبنية الأساسية والمرافق العامة؛ لتحقيق التنمية العمرانية الحضرية المتوازنة والمستدامة في البلد"[5].

1- حسين تركي الزبيدي، نحو سياسة لا مركزية للتخطيط في العراق، مجلة المخطط والتنمية، العدد(16)، 2007م، ص 55.

2- شبكة الإنترنت، موقع تسيير التقنيات الحضري، بحث في التخطيط الحضري، الرابط-http://3omran / aghil.asso-web.com، 30/1/2018م.

3- خالد العنقري، أبعاد التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد 3، الكويت، 1989م، ص 252.

4- رولا أحمد ميّا، التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 26، العدد الأول، 2010م، ص 275.

5- المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون البلدية والقروية، دليل إعداد وتحديث المخططات الإقليمية، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ، ص 3.

كما يعرّف التخطيط الحضري على أنه " الأسلوب الذي يدرس إمكانات تطور المدن في كل قطر، وعلاقة تلك المدن بعضها ببعض، من حيث إمكانات التحضر، ومعدلات نسب الهجرة ودراسة الظروف المؤثرة في تلك المدن وتبادل التأثيرات فيما بينها، ورسم الاتجاهات الرئيسة لنمو مدن معينة وتعيين أسباب نمو بعض المدن"[1].

فالإمكانيات الاقتصادية المتاحة، مهما بلغ مستواها في البلد، إذا لم يرافقها عمل مؤسسي منظم وتطوير في أجهزة التخطيط الحضري القومي والإقليمي؛ لا تستطيع مواكبة النمو الحضري السريع الذي تشهده أغلب البلدان النامية واليمن إحداها، بل يظهر الخلل التنموي بين المدن بشكل خاص وبين الأقاليم وعلى مستوى الريف والحضر بشكل عام، نتيجة تنامي العجز في المرافق والخدمات[2].

وبذلك فإن التخطيط الحضري هو سياسة تخطيطية بعيدة المدى تهدف إلى دراسة واقع المشهد السكاني والحضري والعمراني التنموي القائم وتباينه المكاني في بلد ما، وذلك للحد من التركز والتشتت الحضري، واتخاذ الإجراءات والسبل التنموية الكفيلة بتخطيط وتنظيم وترشيد وتوجيه عمران كل مدينة على انفراد، والنظر في إعادة توزيع الأحمال الحضرية والسكانية والعمرانية والتنموية بين المنظومة الحضرية، بما يضمن استغلال الموارد المتاحة والكامنة، ومعالجة المشاكل، والتحديات المكانية البيئية، والحضرية والتنموية القائمة والمتوقعة، ضماناً لتحقيق النمو والتكامل الاقتصادي والتوازن البشري والعمراني والتنموي بين الأقاليم، وتحسين نوعية الحياه والبيئة الحضرية ورفاهية الإنسان، مع الحفاظ على توازن وديمومة المعطيات البيئية المكانية، وتحقيق التنمية الحضرية المتوازنة والمستدامة في المستقبل.

مفهوم الأزمة

الأزمة كلمة عربية لها في اللغة أكثر من معنى منها(شدة، ضيق، مشكلة، اضطراب، تحدّي، مرض ...الخ) وجمعها أزمات[3] وتعرف الأزمة بأنها "مشكلة ووضع حرج وصلت إليه ظاهرة ما تنذر بحدوث كارثة في المستقبل إذا لم يتم تداركها بحلول إسعافية عاجلة" وهذه الأزمة قد يتعرض لها الفرد أو المجتمع أو المدينة أو البلد في جانب من جوانبها أو في مرحلة من مراحلها، سواءً كان نفسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو تخطيطياً أو أمنياً...الخ، وإذا تعددت الأزمات وتنوعت المشاكل لظاهرة ما كما هو الحال في المشهد الحضري والتخطيط العمراني لأمانة العاصمة، فأن ذلك يحد من فرص التعافي، بل وينذر بحدوث الكارثة، ممّا يحتم تشخيص مظاهرها القائمة ومعرفة أسبابها، وانتهاج حلول ومعالجات إسعافية وقائية وعلاجية استباقية مدروسة وفعالة وخارقة وغير معتادة، أو ما يطلق عليها في علم الطب مرحلة الطوارئ والعناية المركزة.

الأزمة الحضرية في أمانة العاصمة

من خلال مراقبة المشهد الحضري وفحص النسيج العمراني لأمانة العاصمة، يظهر جلياً تراجع دور التخطيط الحضري في توجيه وترشيد وتنظيم عمران العاصمة عبر مراحل تطورها العمراني. حيث تتجلى فيها حجم الأزمة الحضرية القائمة والمتنامية، وتنذر بحدوث كارثة متعددة الأبعاد تخطيطياً وعمرانياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، بما فيها تهديد استدامة الحياة والبيئة الحضرية، إذا لم يتم التدخل التخطيطي والتنموي السريع والفعال لمكافحة أسبابها، ومعالجة مظاهرها القائمة، وتهيئة العاصمة لاستيعاب الكثافة السكانية القائمة والمتوقعة في المستقبل.

1- عبد الحكيم ناصر العشاوي، التخطيط الحضري في الجمهورية اليمنية: المعوقات والمعالجات من 1962-2002م، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، العدد الثاني، 2003م، ص 139.

2- نهى السيد حامد فهمي، المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري، قراءات في الجغرافية الاجتماعية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987م، ص 180.

3- شبكة الأنترنت، معجم المعاني، على الرابط www.almaan.com بتاريخ 10/ 1/ 2018م.

والحقيقة أن نمط عمران العاصمة، وتخطيطها الحضري، يسير في الخط والاتجاه المعاكس تخطيطاً وعمرانياً، مقارنة بما هو حاصل في مدن وعواصم العالم المتقدم، وأغلب البلدان النامية، حيث استطاعت تلك البلدان من ضبط وتنظيم التخطيط العمراني لمدنها عبر مراحل توسعها العمراني، حيث تمثل نوى تلك المدن أسوأ أحياءها تخطيطاً، وعمرانُها أكثر عشوائية، ثُمّ تحسّن تخطيطها كُلَّمَا ابتعد عمرانها عن نواة المدينة باتجاه الأطراف، بما فيها تراجع البناء العشوائي وتوفير وتحسين الخدمات والبنية التحتية، واتساع الشوارع والمساحات الخضر، حَتَّى تصل إلى الأحياء الحديثة والناشئة التي تختفي فيها العشوائيات تماماً، وتطوقها الأحزمة الخضر والمتنزهات، والمناظر الجميلة، والمحميات الطبيعية، وتحيط بها مدن الحدائق الخضراء والضواحي العصرية من كُل الجهات.

وفي أمانة العاصمة يُلاحظ أن عمرانها ومستوى تخطيطها يسير في الإتجاه المعاكس تماماً، إذ تمثل صنعاء القديمة تحفة عمرانية، وموروث حضاري للإنسانية جمعاء [1] ، كما حظي عمران صنعاء الحديثة في مرحلة (1974- 1990م) بقدر مناسب من التخطيط وتمتعت بقدر جيد من الخدمات والبنية التحتية والمساحات الخضر- بما فيها محدودية البناء العشوائي، في حين تُعاني المرحلة العمرانية التي ظهرت خلال المدة(1991- 2010م) من تراجع مستوى التخطيط، والخدمات والمساحات الخضراء، وتكاثر العشوائيات بشكل لافت، والمشكلة أن الأحياء الحديثة والناشئة والتي ظهرت بعد عام 2010م بأطراف المدينة تُعاني من غياب المخططات، وسيادة المساكن الشعبية، والبناء العشوائي، والتجاوز على المخططات القائمة، ممثلة حزاماً للفقر والبطالة والبناء العشوائي حول العاصمة، بما فيها غياب الخدمات والبنية التحتية والمساحات الخضر.

ومع كل ذلك تشهد أمانة العاصمة خلال هذه المرحلة الاستثنائية والحرجة التي يمر بها الوطن(*)من التضخّم السكاني المفرط والتكدّس الإسكاني الشديد والتمدّد العشوائي الخطير بأطراف المدينة ومن حولها تمدُّداً فوضوياً في المناطق غير المخططة المحيطة بالعاصمة من كل الجهات، بما فيها التجاوز على المخططات القائمة، وأضحت أمانة العاصمة تُعاني من أزمات تخطيطية متعددة، وهذا ينمُّ عن تجاهل الجهات المعنية وصُناع القرار لهذه الظاهرة، وعدم الإحساس بمخاطرها حاضراً ومستقبلاً، واستمرار غياب المعالجات التخطيطية؛ ممّا يُنذر بتفاقم وتعقّد الأزمة الحضرية في أمانة العاصمة، وحدوث كارثة متعددة الأبعاد تهدد استدامة الحياة والبيئة الحضرية لعاصمة البلد في المستقبل القريب.

مظاهر الأزمة الحضرية في أمانة العاصمة

أضحت أمانة العاصمة بشكل عام وصنعاء الحديثة بشكل خاص، تُكابد عدداً من التحديات متعددة الأبعاد تخطيطياً، وعمرانياً، وبيئياً، واقتصادياً، واجتماعياً،...الخ، والتي سمحت بخلق أزمة حضرية متعددة ومتداخلة الأسباب والنتائج والأبعاد، والتي لا تقتصر أضرارها على الوقت الحاضر، بل حتماً ستلقي بضلالها وتنذر بحدوث الكارثة في المستقبل، ومن أبرز مظاهر الأزمة الحضرية في أمانة العاصمة ما يأتي:

1- التضخّم السكّاني والتكدّس الإسكاني الشديد والمفرط، للعاصمة خاصة في السنوات الأخيرة؛ نتيجة تزايد وتيرة الهجرات الداخلية والنزوح الجماعي نحوالعاصمة، وهذا

1- حيث تم تصنيفها واحدة من أهم المعالم العمرانية والتراثية للمدن القديمة في العالم، وضمتها منظمة اليونسكو عام 1984م ضمن موروث التراث العالمي، محمد عبد العزيز يسر، الموروث الحضاري لصنعاء القديمة، دار جامعة صنعاء للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2013م.

*- نظراً لتزايد الهجرات نحو العاصمة، حيث تستقبل النازحين من معظم المحافظات اليمنية، وأضحت تعاني من تراكم المهاجرين الجدد من الفقراء والنازحين، والمتضررين في مناطق جبهات الصراع، والمناطق المنكوبة على امتداد الوطن، والمضطرين للنزوح القسري نحو العاصمة.

التضخّم السكّاني السريع والمفرط أصبح فوق القدرة الاستيعابية للعاصمة بكل أبعادها التخطيطية، والإسكانية، والخدمية والبيئية، فقد ارتفع سكانها من 52 ألف نسمة عام 1962م إلى754 ألف نسمة عام 1990م، ثُمّ إلى 2.6 مليون نسمة عام 2014م، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها خلال الست السنوات الأخيرة ليصل إلى 5.3 مليون نسمة حَتَّى عام 2020م[1].

2- التمدد والتوسع العمراني المتسارع لأمانة العاصمة في المناطق غير المخططة خاصة في السنوات الأخيرة؛ فقد ارتفعت مساحتها من 3.8كم^2 عام 1962م، إلى 96كم^2 عام 1990م، ثُمّ إلى 235كم^2 عام 2007م، ثُمّ إلى 353كم^2 عام 2017م، ومن المتوقع أن تتعدى مساحتها عن 400كم^2 عام 2020م.

3- الارتفاع المفرط لأسعار الأراضي، والعقارات، وإيجارات المساكن في النطاق المخطط بأمانة العاصمة، ممّا دفع جزءاً من سكانها والمهاجرين الجدد للبحث عن قطع أراض للبناء أو مباني للسكن في حواف المدينة وظهيرها الريفي غير المخطط، وهذا سمح بتمدد عمران العاصمة تمدّداً أفقياً بعيداً عن التخطيط، ومن ثُمّ توسع للعشوائيات القائمة وتوالد عشوائيات جديدة تولداً فوضوياً.

4- أغلب العشوائيات تتمدد وتتوالد في النطاق السهلي الزراعي الخصب، وفي المناطق المغذّية للمياه الجوفيّة، والبعض الأخر من العشوائيات، تتسلّق في التلال والمنحدرات الجبلية المتضرّسة والتي تحيط بالمدينة من كل الجهات وتشوه جمال الطبيعة[2].

5- تفرز العشوائيات تحديات جمّة، صحية وبيئية وعمرانية وجمالية وقيمية وسياسة وأمنية...الخ، نظراً لتلاصق مبانيها، وغياب أو ضيق الفراغات، وفضاءات التهوية بين المساكن، وغياب الميادين والشوارع وضيق وتعرّج الممرات في نسيجها العمراني، ومن ثَمّ صعوبة مدها بالخدمات الضرورية أو السيطرة عليها أمنياً في الوضع الطبيعي، واستحالة عملية الإنقاذ والإجلاء أثناء الكوارث الطبيعية والحرائق والحروب لصعوبة عبور وسائل الدفاع المدني.

6- تراجع مستوى الخدمات المجتمعيّة بكل أبعادها؛ الصحّيّة والتعليميّة والترفيهيّة...الخ، خلال مراحل تطوّرها العمراني، كُلَّمَا ابتعدنا عن نواة المدينة حَتَّى مرحلة ما قبل عام 2010م، وغياب جميع الخدمات في الامتدادات العمرانية التي ظهرت بعد هذا التاريخ، ومن ثُمّ الضغط على الخدمات القائمة.

7- عجزالبنية التحتيّة وتهالكها، كشبكات المجاري، والسيول، ومياه الشرب القائمة حَتَّى 2010م؛ حيث يبلغ نسبة الفاقد36% من كمية المياه المرسلة إلى الشبكة[3] وغيابها التام في نطاق مرحلة عمران ما بعد هذا التاريخ، وما رافق ذلك من تزايد الملوّثات، وتفاقم التحدّيات البيئية للمدينة، ورفع تكلفة صيانة القائم منها أو تكّملة مدّ هذه الشبكات، والتي تُعَدُّ من أبجديات البيئة الحضرية.

1- للمزيد عن تزايد السكان والمساحة لأمانة العاصمة أنظر، علي أحمد محمد غزوان، التوسع الحضري لأمانة العاصمة وأثرة على الأراضي الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة صنعاء، 2009م، ص 165.

2- علي أحمد غزوان، ضواحي أمانة العاصمة بين التنمية الحضرية والتكاثر السرطاني للعشوائيات، مجلة كلية الآداب، جامعة ذمار، العدد الثامن، 2018م، ص 179.

3- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (2006-2010م)، ص 119.

8- تُعَدُّ الكهرباء من أبسط مؤشرات الحياة الحضرية والريفية في العالم، ومع ذلك فقد عانت أمانة العاصمة كثيراً، وما زالت من عجز وتهالك وعشوائية شبكة الكهرباء، وتكرار انقطاعاتها اليومية وتلكّؤ هذه الخدمة خلال المراحل السابقة، ومع ذلك فقد توقّفت هذه الخدمة الضرورية بشكل تام منذ مطلع عام 2015م وظهرت مئات المولّدات الكهربائية الخاصّة، والتي تنتشر بشكل فوضوي ما صاحب ذلك من تزايد الملوثات والضوضاء.

9- عجز المساحات الخضر وتراجعها، والمُتنفّسات الطبيعية، والمناطق الترفيهية في أمانة العاصمة كُلَّمَا ابتعد عمران المدينة عن مركزها، في مختلف مراحل تطورها العمراني حَتَّى عام 2010م، وغيابها التام في الأحياء الحديثة والناشئة بعد هذا التاريخ، فضلاً عمّا تعانيه حاليّاً تلك الحدائق والمتنزهات القائمة والتي ظهرت في المراحل العمرانية السابقة من إهمال، وتدهّور، وتصحّر، وتراجُع لوظيفتيها البيئية والترفيهية[1].

10- يتمدد عمران العاصمة في نطاقها الشمالي على أحدث الحقول البركانية في اليمن المعروف بحقل (صنعاء عمران)، ويتسلّق عمرانها على التلال والجبال المحيطة بالعاصمة المتضرّسة وشديدة الانحدار بدون دراسات جيولوجية لمدى استقراريّة وصلاحيّة ذلك الحقل أو تلك المنحدرات للتشييد العمراني.

11- يَلِجُ عمران العاصمة في مُختلف مجاري الأودية، وفوق وتحت الحواف الصخرية المحيطة بالعاصمة من كل الجهات، والمعرضة للكوارث الطبيعية كالفيضانات والانهيارات والانزلاقات الصخرية.

12- الخلل والعجز القائم في شبكة النقل الحضري بالعاصمة، حيث تُعاني الشوارع والتقاطعات الرئيسة من الاختناق المروري وقت الذروة، ومن الازدحام معظم ساعات اليوم، ومن ضعف انسياب الحركة المرورية خاصة في محورها العرضي (شرق – غرب) لضيق معظم الشوارع، وانقطاع وعدم انتظام البعض الآخر.

13- غياب مواقف السيارات وممرات المشاة، وضيق الأرصفة المزدحمة بالباعة المتجولين، والبسطات الدائمة في الشوارع الرئيسة، ومحدودية الأنفاق والجسور القائمة، وعدم صلاحية معظم التقاطعات للتوسع في ذلك.

14- فقر العاصمة من الميادين الواسعة الصالحة لمحطات ومواقف وسائل النقل الحديث، وضيق التقاطعات للتوسع في الأنفاق والجسور المعلقة، وصعوبة تخصيص منظومة من الشوارع سريعة الحركة وأحادية الاتجاه، لتسهيل انسياب الحركة المرورية، نظراً لكثرة التقاطعات وضيق وتعرج وانقطاع أغلب الشوارع، وإذا كان تحقيق ذلك صعباً بمحورها الطولي - شمال جنوب - فمن المستحيل تحقيق ذلك بالمحور العرضي للعاصمة - شرق غرب- والتي تسمح بتحسين الحركة المرورية، وتسهيل عملية الوصول، وتوثيق الترابط العضوي بين اجزاء العاصمة ومختلف ضواحيها، وظهيرها الريفي وباقي المحافظات.

15- أغلب الشوارع الفرعية ترابية غير مسفلتة في مراحل عمران ما قبل عام 2010م، وجميع الشوارع في الأحياء التي نشأت بعد هذا التاريخ ترابية، كما تعاني تلك الشوارع المسفلتة من تدهور غطائها الإسفلتي وتنامي الحفر والمطبات، ومن ثم بطء الحركة المرورية، وكل ذلك معزّز بكارثة وباء الدراجات النارية المزعجة والتي لا تلتزم بأبجديات ضوابط الحركة المرورية.

2- للمزيد عن هذا الموضوع انظر، علي أحمد غزوان ، تراجع الوظيفتين البيئية والترفيهية للحدائق والمتنزهات في أمانة العاصمة: دراسة في جودة الحياة، باستخدام Gis، بحيث قيد النشر، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، العدد السادس، 2020م.

16- تداخل مختلف استخدامات الأرض، حيث تجدُ في الحيّ السكني الواحد مساكن خاصة ومباني عامة، ومغاسل وورش صيانة للسيارات، ومصانع ومحلات نجارة، ومناشير أحجار وأسواقاً تجارية، ومحطات وقود...الخ، وما يرافق ذلك من تداخل الوظائف، وتنوّع الغازات والمخلّفات والمخاطر، وتكاثر الملوّثات والأصوات وتزايد الضوضاء.

17- تداخل النمط العمراني ومواد البناء إذ تَجِدُ في الحيّ السكني الواحد عمارات (شقق) متعدّدة الأدوار تسكنها عدد من الأسر من ذوي الدخل المحدود، و(فِلل) سكنيّة راقية يسكنها الأثرياء، ومساكن شعبيّة لصغار الموظفين، وتجمّعات عشوائيّة يسكنها الفقراء، وعشش وصناديق حديديّة يسكنها المُهمَّشون ، ومن ثُمّ عدم التجانس العمراني والاقتصادي والاجتماعي، وما يصاحب ذلك من خلق غبن اجتماعي، وعمران فوضوي وتلوّث بصري، وتباين في خط الأفق، وتشوّه في الشكل، والمنظر الجمالي لعمران المدينة.

18- تزايد مُخلّفات البناء، واختلاط النفايات المنزلية بالمخلفات التجارية والصناعية،الصلبة والسائلة والغازيّة، نتيجة عجز تغطية خدمات النظافة، وغياب المعالجات الحديثة في الفرز والتدوير وإعادة الاستخدام، بما فيها توقف محطة المعالجة لمياه الصرف الصحي.

19- الحفر العشوائي للآبار والاستنزاف المفرط للمياه الجوفيّة في حوض صنعاء حيث تبلغ كميّة السحب السنوي 269 مليون متر مكعّب(م م^3) عام 2005م، وهو ما يقارب ستّة أضعاف قدرتها التعويضية البالغة 50.7 م م^3، إذ يبلغ العجز المائي السنوي 218.3م م^3 سنوياً،[1] ويبلغ متوسط انخفاض منسوب المياه الجوفية بين 6 -8 أمتارسنوياً[2]، وهذه الوضع يتفاقم من عام إلى آخر،ممّا يهدد نضوبها في المستقبل القريب، في ظل ارتفاع كلفة المصادرالبديلة لمدالعاصمة بالمياه الصالحة للشرب في المستقبل[*3].

20- التلوّث الشديد للمياه الجوفية؛ نظراً لعجزشبكة المجاري والتي لم تغط سوى 43.6% من عمران العاصمة[4] وسيادة الحُفرالامِتصاصية (البيارات) والتي تقدرها الدراسة في حدود110 ألف حفره امتصاصية (بيارة) داخل حدود أمانة العاصمة عام 2019م، والتي تعمل على حقن المياه الجوفية بشكل مباشر بمياه الصرف الصحّي الملوثة والسامة.

21- التلوّث الغذائي الشديد؛ نتيجة استخدام مياه الصرف الصحّي استخداماً مباشراً (دون معالجة) في ريّ مساحات زراعية واسعة شمال شرق العاصمة، والتي تتركّز فيها زراعة أنواع من الفواكه والخضروات، والتي يتم تسويقها للعاصمة، وتتعزّز

1- عبد الجليل محمد ردمان الشرعبي، حصاد مياه السيول وإمكانية الاستفادة منها في تغذية المياه الجوفية في حوض صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلّية الآداب، جامعة صنعاء، 2017م، ص 99.

2- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية (2001-2005م) الجزء الثالث، ص 59.

*- وما يرافق ذلك الاستنزاف المفرط والهبوط الخطير للمياه الجوفية في حوض صنعاء من تملّح وتلوّث وتدهّور لنوعية المياه، والتي تنذر بنضوب المياه الجوفية وتهديد استدامة الحياة والبيئة الحضرية في أمانة العاصمة، وصعوبة توفير مياه بديلة للعاصمة وارتفاع تكلفة البدائل المطروحة منها:

أ - تحلية مياه البحر الأحمر وهو الأرجح، والذي يبعد عن العاصمة بمسافة 250 كم غرباً وينخفض عنها بـ 3000متر عن مستوى سطح البحر.

ب- استغلال مياه الأحواض الجوفية غير المستدامة بموادي الجوف والذي يبعد عن العاصمة بمسافة 200كم، وينخفض عنها بمسافة 1800متر وستتعرض لنفس الكارثة من الاستنزاف والتلوث (الباحث).

4- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (2006-2010م)، ص 251.

مخاطرها؛ لأنَّها تُقَدّم على المائدة في الغالب مباشرة (غير مطبوخة) ممثلة جُرعة من الغذاء السّام الملوّث بالجراثيم الحيّة، ومن ثُمّ ظهور عدد من الأمراض الخطيرة.

22- ترييّف العاصمة بالقرى الموروثة، حيث تتواجد في أمانة العاصمة (140) قرية ريفيّة مأسورة ويتوقع أسرُها حضرياً، منها (55) قرية مأسورة تمثل جيوب ريفية بين ثنايا النسيج العمراني للعاصمة، و(45) قرية تقع في المتصل الريفي الحضري آيلة للاستسلام والأسر الحضري، و(40) قرية تحيط بالعاصمة ممثلة نوى للتوسع العشوائي القافز إلى عمق الريف، نظراً لغياب المعالجات التخطيطية الفعّالة، لدمج مجتمع وعمران تلك القُرى بالمُجتمع والعُمران الحضري للعاصمة[1]، ممّا يسمح بترييّفها سلوكياً واجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً.

23- ارتفاع كُلفة الحياة ارتفاعاً واضحا ، نظراً لتفاقم الهجرات والنزوح الجماعي نحو العاصمة، وندرة فرص العمل فيها، ومن ثُمّ ارتفاع إيجارات المساكن، وتكدّس العوائل فيها، وتضاعف أسعار السلع الأساسية، وانخفاض الدخل الفردي والمجتمعي، وتدهور الأجور، وتوقف رواتب الموظفين...الخ؛ ممّا سمح وما يزال في اتساع حلقات الفقر والبطالة، وتردي المستوى المعيشي والصحّي، وانتشار ظاهرة الجوع في مجتمع المدينة وتزايد حالات النحافة والتَقَزّم لدى الأطفال، خاصة في الاحياء الشعبية المتردية والعشوائية والجيوب الريفية، وانتشار الأوبئة القاتلة وتفاقم حالات الوفاة للمواليد وكبار السن، في الاحياء الهامشية، والتي تنذر بحدوث مجاعة وكارثة إنسانية في أمانة العاصمة قل مثيلها في العصر الحديث.

24- ظهور الجوانب السلبية للتحضّر والتمدّن، بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، والسلوكية كالتفكك الأسري، وتزايد حالات الخلع، والطلاق، وممارسة الحرف الهامشية كالتسوّل، وسكنى الشوارع والأرصفة والمقابر، وانتشار وباء الدراجات النارية، وتفشي الجريمة كالقتل والسرقة والاختطاف، وظهور العصابات الشاذّة، والتحلل الأخلاقي والقيمي ...الخ.

عوامل ظهور الأزمة الحضرية في أمانة العاصمة

لقد تضافرت عدد من العوامل التخطيطية والسياسية والإدارية الممارسة والمزمنة على المستوى الوطني بشكل عام وفي إدارة وتخطيط أمانة العاصمة بشكل خاص؛ نظراً لعدم الاستقرار السياسي والإداري المزمن في البلد، وتكرار الصراعات والحروب والأزمات التي لا تعيق التخطيط والتنمية فقط، بل خلقت شروخاً تمزق نسيج المجتمع وتهدد وحدة الأرض الوطنية.

وبكل أسف وحسرة أن اليمن سَتلِجُ العقد الثالث من الألفيّة الثالثة ولم يتبلور نظامها السياسي ولا شكلها الإداري، بل ووضعت بذور متكلسة لصراعات قذرة في المستقبل، كما سَتَلِجُ اليمن في العقد الثالث من الألفية الثالثة ولم تتبلور هويتها الاقتصادية، ولا موردها الاقتصادي القائد للتنمية، فكل قطاع إنّتاجي أسوأ حالاً من الآخر، معززاً ذلك بالخلل القائم والمتنامي في التخطيط الحضري والإقليمي، والحلول غير الوطنية المطروحة على الطاولة[*] ، بما فيها إهمال تنمية الريف والمدن المتوسطة والصغيرة، ومدن الضواحي، وغياب سياسة المدن الجديدة في البلد، ولا يمكن تناول أو

1- الأشعب، خالص، وعلي أحمد غزوان، الجيوب الريفيّة في أمانة العاصمة، مجلّة الجمعية الجغرافية اليمنية، العدد الخامس، 2014م، ص 199.

*- حيث تم طرح تخطيط إقليمي عام 2012م لتقسيم الوطن إلى ستة أقاليم بنسب مختلفة وبأشكال مكانية شاذة، لا تنسجم ما أكثر معايير التخطيط الإقليمي مرونة، بل وغير صالحة وغير مؤهلة للحياة، وللأسف هذا المشروع الدخيل وغير السوي جاري تنفيذه على قدم وساق، وللأسف أصبحنا أدوات صراع بيد المخرج لتنفيذه (الباحث).

معالجة مظاهر الأزمة الحضرية في أمانة العاصمة بعيداً عن العوامل الوطنية أو العكس، ولكن لا يتسع المقام لعرضها في هذه الدراسة[1].

فقد تضافرت تلك العوامل الوطنية تضافراً مباشراً وغير مباشر في خلق الأزمة الحضرية لأمانة العاصمة متعددة المظاهر والأسباب والنتائج والأبعاد حاضراً ومستقبلاً، وما أمانة العاصمة موضوع الدراسة إلا أنموذج مصغراً لأزمة وطنية تخطيطية تنموية حضرية شاملة.

لقد عانى المجتمع اليمني كثيراً، وما يزال من التحديات سالفة الذكر، والتي تلقي بضلالها سلباً على إدارة وتخطيط وتنمية أمانة العاصمة، ومع ذلك تُعاني أمانة العاصمة من تحديات أخرى إدارية وتخطيطية خاصة، إذ أضحت أمانة العاصمة تقبع بين فكي كماشة فالتجاذب والتضارب الإداري ماسك بذراع وتلكّؤ وخلل وعجز التخطيط الحضري ماسك بذراعها الآخر، ممّا سمح بتفاقم أزمة التخطيط الحضرية في عاصمة البلد وجه اليمن الحضري والحضاري، ومن أبرز هذه العوامل ما يأتي:

أولاً: أزمة إدارة التخطيط الحضري في أمانة العاصمة

تتميز مدينة صنعاء بدورها ووظيفتها السياسية والإدارية لما يزيد عن 3000عام خلت منذ العهد السبئي والحميري حَتَّى الوقت الراهن، إذ يؤكد عدد من علماء التاريخ والآثار أن مدينة صنعاء تُعَدُّ من أوائل المدن اليمنيّة التي ظهرت في النطاق الجبلي بالألف الثاني قبل الميلاد، فقد ذكر الهمداني بأن مدينة صنعاء من أقدم مدن الأرض والتي قام بتأسيسها سام بن نوح [2]، ومثلت أحد أهم عواصم الدولتين: السبئية والحميرية، وتوثق الموسوعة اليمنيّة بأن مدينة صنعاء من أقدم المدن العربيّة[3]، بل وتُعَدُّ من أوائل المدن المسوّرة في العالم، حيث يذكر الهمداني بناء أول سور لها في القرن التاسع قبل الميلاد، في عهد الملك السبئي شعرأم أوتر[4]، ومع ذلك لم تستقر حدودها وتتبلور شخصيتها الجغرافية والإدارية، وأضحت أمانة العاصمة تُعاني أزمة إدارية قاتلة لها وجهان مختلفات فالأول يعيق أداء تلك الأجهزة الإدارية والتخطيطية بأطراف العاصمة، والآخر يضعف ويجهض أداء تلك الأجهزة بالوسط، وهما كما يأتي:

1-تغيّر الحدود الإدارية للعاصمة وعدم تبلور شخصيتها الجغرافية

أضحت أمانة العاصمة خلال الأربعة عقود الماضية تُعاني من التلكؤ والتجاذب الإداري ومن المد والجزر، وعدم الاستقرار لحدودها الإدارية مع محافظة صنعاء، فتندمج معها حياً وتستقل عنها حيناً آخر، وما رافق وتلى ذلك من دمج وتفريخ وتعطيل أجهزتها الإدارية والتخطيطية، وتغير وتداخل وتضارب في المهام والصلاحيات، وهذا الوضع بلا شك انعكس سلباً على تخطيطها الحضري وسمح بخلق أزمة حضرية في عاصمة البلد، وجه اليمن الحضري والحضاري.

فقد ظلت مدينة صنعاء مندمجة مع محافظة صنعاء إداريا وتخطيطياً حَتَّى صدر القرار الجمهوري رقم 13 في عام 1983م[5] القاضي بفصل مدينة صنعاء عن محافظة صنعاء إدارياً، وإنشاء كياناً إدارياً مستقلاً يعرف بأمانة العاصمة، تشمل الكتلة العمرانية لمدينة صنعاء ومساحات زراعية، وعدد من الجبال والتلال المحيطة بالمدينة، وجزء من الامتدادات العمرانية الناشئة والمتنامية على محاور الحركة من كل الجهات، وهذا القرار لم يضع خارطة لها حدود جغرافية واضحة لأمانة العاصمة، ولم يحدد مساحة أمانة العاصمة تحديداً ثابتاً، بل ظلَّ عرضة

1- للمزيد انظر الفصل الثاني والثالث والرابع من أطروحة الدكتوراه، لعلي احمد غزوان، التباين الحضري في اليمن وأثرة على التنمية المتوازنة والمستدامة باستخدام Gis، أطروحة غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة صنعاء، 2015م.

2- أبي محمد الحسن الهمداني، تحقيق داود هنريك موللير، صفة جزيرة العرب، مطبوعات مجمع العربية السعيدة، صنعاء، 2014م، ص 55.

3- الجمهورية اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، الموسوعة اليمنية، المجلد الثاني، 1992م، ص584.

4- أبي محمد الحسن الهمداني، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، كتاب الإكليل، الجزء الثامن، مكتبة الإرشاد صنعاء، 2008م، ص 46.

5- الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، الجريدة الرسمية، 1983م، ص 45.

للاجتهادات والتفسيرات المتناقضة، وهذا التناقض يتضح جلياً في الخرائط والمطبوعات والكتب الإحصائية لأمانة العاصمة[1]، ومن خلال الخارطة، والحدود الرسمية لأمانة العاصمة المعتمدة والجاري التعامل بها حَتَّى الوقت الراهن، تبلغ مساحة أمانة العاصمة باستثناء مديرية بني الحارث 117 كم^2، خارطة (1)، وهذه المساحة تختلف جذرياً عن المساحات التي وضعتها أمانة العاصمة في تلك المرحلة.

خريطة(1) توسع الحدود الإدارية لأمانة العاصمة الرسمية عامي 1983م و2001م والمقترحة عام 2000م ونطاق التداخل الإداري بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء

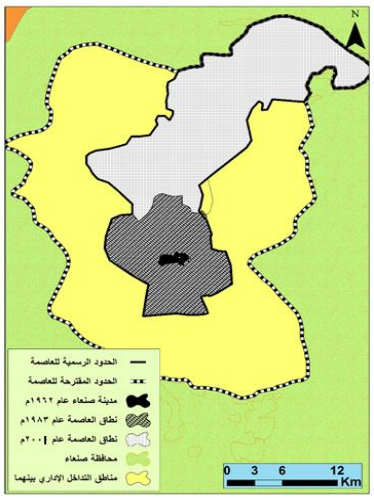

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج ARC GIS.

وبعد هذا القرار توسع عمران العاصمة في عقدي الثمانينات والتسعينات بشكل متسارع متجاوزاً لحدودها الإدارية على امتداد الطرق الرئيسة التي تربط العاصمة بباقي المدن والمحافظات، وحول المنشأة والمشاريع الحيوية كمطار صنعاء والكلية الحربية...الخ، وحول القرى والضواحي القريبة من حدودها كحدة وبيت بوس والروضة...الخ، والتي تقع ضمن الحدود الإدارية لمحافظة صنعاء، بعيداً عن التخطيط والمخططات.

لقد تنبهت الجهات الرسمية لتنامى، وتكاثر العشوائيات في حواف العاصمة ومن حولها بشكل متأخر، واتجهت لوضع بعض المعالجات الإدارية والتخطيطية، كان من أبرزها صدور القرار الجمهوري رقم (3) عام 2001م، القاضي بفصل مديرية بني الحارث عن محافظة صنعاء، وضمها إلى أمانة العاصمة، ويعد هذا القرار هو آخر تعديل رسمي معتمداً لحدود أمانة العاصمة حتى الوقت الراهن، وبذلك أصبحت مساحة أمانة العاصمة وفق الحدود الرسمية المعتمدة بعد ضم مديرية بني الحارث إليها 402كم^2(*)، وهذه المساحة تختلف جذرياً أيضاً عن المساحات التي وضعتها أمانة العاصمة في مطبوعاتها اللاحقة خلال المرحلة (2001- 2019م).

من خلال الخارطة (1) يتضح أن تلك المعالجات لتوسيع حدود أمانة العاصمة عام 2001م جزئية تقتصر على جانبها الشمالي فقط المتمثل بمديرية بني الحارث، متجاهلةً التداخل العمراني والإداري في باقي الجهات التي يتمدد فيها عمران مدينة صنعاءخارج حدود أمانة العاصمة الرسمية، كماهوالحال في النطاق الشرقي بمنطقة صرف وسعوان والأجزاء الجنوبية الشرقية من

1- حيث وضعت المساحة الكلية لأمانة العاصمة 660كم2، وذلك في الدليل الإحصائي لأمانة العاصمة عام 1993م، ص 5، والدليل الاحصائي لأمانة العاصمة عام 2000م، ص15.

*- الباحث باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ARC GIS وبالاعتماد على الخارطة الإداري الرسمية للمحافظات المديريات.

مديرية بني حشيش من قرية الملكة حَتَّى منطقة شبام الغراس وزجان،وفي النطاق الجنوبي في منطقة حده، وقرمان، والعشاش، وأرتل،ودارسلم،وقاع القيضي، وحزيز وصافية طامش، وريمة حميد، ومناطق واسعة من مديريتي سنحان وبني بهلول...الخ، والنطاق الغربي بشملان ومذبح والسنينة وظلاع ووادي ظهر وعصروالصباحةوالمساجد...الخ، والتي تقع جميع هذه المناطق ضمن الحدود الإدارية لمحافظة صنعاء، وخارج الحدود الرسمية لأمانة العاصمة.

وبما أن هذه التعديلات في الحدود الإدارية لم تضم كل الكتلة العمرانية القائمة لمدينة صنعاء وامتداداتها العمرانية على محاور الحركة، ولم تلبي طموحات ومطالب أمانة العاصمة، والتي تهدف إلى ضم الكتلة العمرانية لمدينة صنعاء بالكامل، ضمن الحدود الإدارية لأمانة العاصمة، فقد وضعت أمانة العاصمة في العام ذاته 2001م مقترحاً لتوسيع حدودها الإدارية، لتضم تلك المناطق الواقعة شرق وجنوب وغرب العاصمة، والتي تقدر مساحتها بـ 647.4 كم^2، وبلك ارتفعت مساحة العاصمة وفقاً لهذ المقترح إلى 1050كم^2 خارطة(2) ولكن هذه المقترح تم رفضه من قبل محافظة صنعاء، وفي المقابل تم اعتماده من قبل أمانة العاصمة في خلال ضمّ تلك المناطق إلى خارطتها الإدارية في الدليل الإحصائي لأمانة العاصمة عام 2001م[1]، وهذ المقترح المطروح من قبل أمانة العاصمة لم يتم تعزيزه بقانون (قرار جمهوري) لوضع حدّ لهذا النزاع والتداخل الإداري بين العاصمة والمحافظة، ومازالت هذه المناطق تُعاني من هذا التداخل الإداري بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء حتَّى الوقت الحالي(*).

ومن خلال هذا المشهد الإداري يتضح أن الكتلة العمرانية لمدينة صنعاء البالغ مساحتها 353كم^2، عام 2019م تشتت إدارياً وتخطيطاً وتنموياً بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، حيث يتواجد من المساحة المبنية لمدينة صنعاء 162كم^2 وبنسبة 46% ضمن الحدود الإدارية لمحافظة صنعاء، أي خارج الحدود الإدارية لأمانة العاصمة، و191كم^2 وبنسبة 54% من مساحة الكتلة العمرانية لمدينة صنعاء تقع ضمن الحدود الرسمية لأمانة العاصمة(**)، خارطة(2).

ومنذ عام 2001م، حتى الوقت الحالي،عُقِدَت جلسات عديدة، وحوارات كثيرة بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء ، لحل هذا الإشكال الإداري، لتحديد الحدود الإدارية الفاصلة بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، فقد وضع ونوقش على طاولة هذه الجلسات عدد من الرؤى والمقترحات والحلول(***)، وبعد مخاض طويل اتُّفقَ مؤخراً في شهر أغسطس 2018م على

1- للمزيد انظر خارطة ومساحة أمانة العاصمة في الدليل الإحصائي لأمانة العاصمة عام 2001م، ص 21 و24.

*- حيث اتضح أن هنالك تنافساً إدارياً وتداخل تخطيطي شديد بين الأجهزة التنفيذية لأمانة العاصمة محافظة صنعاء، حيث تصدر أمانة العاصمة ترخيصاً لمبنى أو منشاة ما ترفضه المحافظة والعكس، وذلك انعكس سلباً على تخطيط عمران تلك المناطق وتنظيمها، حيث تتسابق الأجهزة الإدارية التخطيطية على تحصيل الموارد وتتنصل عن تقديم الخدمات، مما عزَّز وفاقم من ظاهرة أزمة التخطيط الحضري وعجز أو بالأصح غياب الخدمات والبنية التحتية، خاصة في مناطق الداخل الإداري سالفة الذكر، والتي تعاني من التداخل الإداري والتخطيطي بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء (الباحث، من خلال المقابلات الشخصية مع عدد من المهندسين في الجهات المعنية).

**- الباحث باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ARC GIS وبالاعتماد على الخارطة الإداري الرسمية للمحافظات والمديرات، وصورة فضائية لأمانة العاصمة 2019م.

*** من هذه الحلول الاستمرار على الوضع القائم، ومنها توسيع حدود العاصمة بحسب مقترح أمانة العاصمة، ومنها توسيع حدود العاصمة مقابل إعطاء المحافظة 10% من مواردها المحلية، ومنها تقسيم محافظة صنعاء إلى محافظتين(محافظة غيمان في الجزء الشرقي ومحافظة همدان في الجزء الغربي)، ومنها تقسيم محافظة صنعاء إلى ثلاثة قطاعات(القطاع الغربي والشرقي والشمالي)، ومنها إعادة دمج محافظة صنعاء مع أمانة العاصمة في كيان إداري واحد ، وأخيراً تم الاتفاق على دمج أمانة العاصمة والمحافظة في كيان إداري واحد وذلك في شهر أغسطس 2018م، ومع ذلك لم يخرج إلى حيز التنفيذ أي منهما، وما زالت هذه المشكلة مجالاً للجدل وتضارب التفسيرات والاجتهادات(الباحث، من خلال المقابلات الشخصية في الجهات المعنية).

إعادة دمج أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، وإنشاء هيئة فنية وإدارية ومالية مشتركة تشرف على تخطيط وتنمية أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء في آن واحد(****).

وهذا المولود الإداري لم يخرج إلى حيز التنفيذ خروجاً واضحاً وجليَّاً، والذي يعدُّ من وجهة نظر البحث انتكاسة إدارية وتخطيطية خطيرة، حيث سيسهم في خلق أزمات إدارية وتخطيطية جديدة بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء من جانب، والأجهزة التنفيذية والمجالس المحلية لكليهما من جانب آخر، بل وينذر بتبلور كارثة تخطيطية وتنموية يستعصي حلَّها في المستقبل القريب، لأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء على حد سواء؛ لأنه سيعزّز الهيمنة الحضرية للعاصمة ويزيد من حرمان المحافظة من جانب، حيث ستتركز جهود الأجهزة الإدارية والتخطيطية المدمجة بتنمية الكتلة العمرانية للعاصمة والأحياء الناشئة بأطرافها، وستلقي ظهرها عن تنمية المحافظة بشكل عام، وعن تخطيط وتنمية المراكز الحضرية، بما فيها إهمال ضواحي العاصمة التي من المفترض أن تمثل أولوية تنموية لكليها كمراكز وأقطاب تنموية للمحافظة ومصدّات وأقطاب تخفيف عن العاصمة.

خريطة (2) أزمة التخطيط الحضري والعمراني في نطاق التداخل الإداري بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء

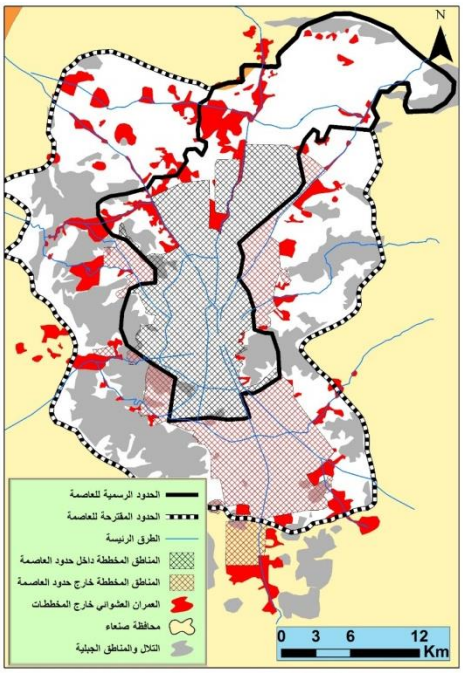

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج ARC GIS.

وهذا المشهد يدل على أن قرار فصل العاصمة كان متسرّعاً وارتجالياً، لم تسبقه دراسات جغرافية، وجيولوجية وهيدرولوجية، وعمرانية، وبيئية متخصصة؛ فلم يوضح حدودها ولا مساحتها، ولم تتبلور فيه شخصية العاصمة الجغرافية، كما لم يرافق ذلك القرار رؤية تخطيطية مستقبلية ناضجة، لاستيعاب وضم التوسعات العمرانية القائمة آنذاك، والمتوقعة في المستقبل على

**** وهذه الهيئة تحت رئاسة أمين أمانة العاصمة ومحافظ محافظة صنعاء نائباً له، وعضوية مديري عموم جميع المكاتب التنفيذية بأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، على أساس كل مكتب تنفيذي يديره المدير العام للمكتب التنفيذي بالأمانة ومنوب عنه المدير العام للمكتب التنفيذي بالمحافظة (الباحث، من خلال المقابلات الشخصية في الجهات المعنية).

امتداد محاور الحركة، وحول المنشأة والمشاريع الحيوية والقرى والضواحي المحيطة ضمن الحدود الإدارية للعاصمة، فلم يستفد من التجارب الناجحة في تخطيط مدن وعواصم العالم المتقدم، فضلاً عن عدم الاستعانة بالكوادر والخبرات الوطنية من الأكاديميين المتخصصين في التخطيط الحضري، والإقليمي والعلوم ذات العلاقة؛ لتلاقح الأفكار المثمرة والبناءة لوضع معالجات تخطيطية موضوعية وقائية وعلاجية مثمرة، لها آلية إجرائية مزمنة، ومستدامة، وقابلة للتنفيذ وصالحة للحياة.

2- تضارب المهام والصلاحيات بين المجلس المحلي للعاصمة وأجهزتها التنفيذية

تمثل المجالس المحلية سلطة محلية منتخبة على مستوى المحافظات والمديريات، ظهرت في اليمن عام 2001م، ممثلة قفزة إدارية نوعية؛ للحد من المركزية وتوسيع المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية واتخاذ القرار وإدارة التنمية، وكذا الإشراف على الأجهزة التنفيذية ومحاسبتها، ورغم أنها تمثل تجربة إدارية حديثة وقفزة نوعية على المستوى الوطني والإقليمي، إلا أن المشكلة الجوهرية هنا(*) أن هذه السلطة المحلية يغلب على طاقمها الوجاهات الاجتماعية وحديثة الخبرة، لا المؤهلات والكفاءات العلمية المتخصصة، وأصبحت سلطة منتخبة موازية للأجهزة التنفيذية بل وأكثر شرعية ونفوذاً، ليس ذلك فحسب بل هنالك تضارب بين قانون الإدارة المحلي والقوانين واللوائح المنظمة للعمل مع الأجهزة التنفيذية، فقد أفصحت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (2006-2010م) عن وجود 70 مادة ونص قانوني للإدارة المحلية تتعارض بشكل واضح مع الأجهزة التنفيذية[1]، فضلاً عن تواضع فهم جزء آخر من القوانين واللوائح، والاستخدام السيئ للبعض الآخر من القوانين المنظمة للعمل، وتداخل الصلاحيات، والاختصاصات، والمهام لكلٍ منهما.

وبذلك فقد عانت الأجهزة التنفيذية في أمانة العاصمة كثيراً ولا تزال من هذا التعارض مع مجلسها المحلي والتي تقتصر جهوده على جمع وجني الموارد من 125 بنداً[2]، وتتدخل في كل صغيرة وكبيرة وتضع العصي في عجلة الأجهزة التنفيذية وإعاقتها عن أداء مهامها كما يجب في تخطيط وتنمية العاصمة، وكان من أبرز ثمار ذلك التعارض ظهور مشكلة الحدود الإدارية بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء عام 2001م سالفة الذكر، واستمرار هذه المشكلة حتى اليوم، وهو عمر الإدارة والسلطة المحلية في البلد، واستفحال وتنوع مظاهر الأزمة الحضرية بالعاصمة.

ثانياً: أزمة التخطيط الحضري في أمانة بالعاصمة

هنالك مجموعة من العوامل التخطيطية التي تظافرت في ظهور واستفحال أزمة التخطيط الحضري في أمانة العاصمة من أبرزها ما يأتي:

---

*- فالمشكلة التي عانت منها اليمن كثيراً ولا تزال، أنه يصاحب الإعجاب بتجربة كتب لها النجاح في بلد ما، التسرّع في تقليدها دون إعادة النظر في محتواها وإجراءات تنفيذها ومدى صلاحيتها أو إعادة النظر في صياغتها وتنقيتها ويمننتها لتتكيف من البيئة وخصوصيات المجتمع اليمني والمرحلة الحضارية التي يمر بها المجتمع اليمني، فيتم تقليدها والاستعجال في تطبيقها بعلاتها ومن ثم تشويهها بحيث تطغي سلبياتها على إيجابياتها فتتحول من نعمة إلى نقمة، وهكذا أصبحت الأرض اليمنية خلال القرن الأخير مسلوبة القرار والرؤية الوطنية، بل وساحة للتجارب السياسية والاقتصادية والإدارية ومسرح للتجاذبات والصراعات الاقليمية والدولية، وما يلاحظ من تشظٍ سياسي وإداري وتنوع في الولاءات على الساحة الوطنية، هو بمنزلة ثمرة ومستخلص تلك التجارب المستورة والمتسللة من خارج الحدود الوطنية (الباحث).

1- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (2006-2010م)، ص241.

2- الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، قانون الإدارة (السلطة) المحلية، عام 2000م.

1- تـأخر ظهـور المخططـات الأساسـية الحديثـة للعاصـمة Master Plans حتـى عـام 1979م؛ نظراً لتأخر إنشاء هيئة خاصة بـالتخطيط الحضـري فـي البلد بشكل عام حتـى عـام 1977م، ومـن خلالهـا تـم التعاقد مـع شـركة (Berger and Kampsax) عـام 1978م لعمـل مخططـات لخمـس مـدن يمنيـة، منهـا مدينـة صـنعاء، حيـث تنـاول النمـو والتطـور العمرانـي والاقتصـادي والاجتمـاعي الحـالي والمستقبلي للعاصـمة حتـى عـام 2000م، وبـذلك يعـد عـا 1979 م هـو عـام ظهـور أول مخطـط حضـري حـديث للعاصمة[1].

2- غياب المخطط الأساسي التوجيهي للعاصمة منذ عام 2000م حتى الوقت الراهن، حيث تم التعاقد مع فريق كوبي مكون من 11 عضواً عام 1999م، لتحديث المخطـط السابق لمدينـة صـنعاء 1978-2000م، ووضـع خطـة مسـتقبلية لمدينـة صـنعاء حتـى عـام 2020م، ولكن فشل هذا الفريق في عمله؛ نظراً لتواضع خبرات ومؤهلات كوادره العلمية؛ فلم يتم اعتماد هذا المخطط، وأصبحت العاصمة منذ عام 2000م حتى اليوم تنمو وتتمدد بشكل عفوي دون مخطط توجيهي لعمران العاصمة.

3- تـأخر تشريعات التخطيط الحضـري فـي البلد إلـى عـام 1995م وتشـريعات البنـاء إلـى 2002م، وفقرهمـا الشـديد للمعـايير الضـرورية المنظمـة، والضـابطة للعمـران والبنـاء، المتعارف عليه وتخضع له مدن وعواصم العالم الناضج والمستقر، والتي تضبط وتنظم التنمية العمرانية في المنحدرات ومجاري الأودية والمناطق البركانية والمناطق المغذية للميـاه الجوفيـة...إلخ[2]، ومـن ثَـم اسـتفزاز القـوى الطبيعيـة الكامنـة، ممّـا يزيـد مـن حـدة المخـاطر الطبيعـة، فضـلاً عـن تواضـع تطبيـق أغلـب المعـاييرالموجودة فـي هـذه التشريعات.

4- الاعتماد على الخبرات والشركات الأجنبية لوضع المخططات التوجيهية للمدن الرئيسة بمـا فيهـا العاصـمة، والثقـة بالمستشـارين الأجانـب لوضـع المخططـات التفصـيلية لاستخدامات الأرض الحضرية، ومن ثم تطبيق تجارب ومعايير تخطيطية وافدة، لا تنسجم ولا تحاكي خصوصية المجتمع والمعطيات البيئية والموروث العمراني اليمني الأصيل، فضـلاً عن تواضع كفاءة الكادر التخطيطي في تطبيق المعطيات والمعايير الوافـدة، ومـن ثـمَّ حـدوث انفصـام فـي شخصـية التخطـيط العمرانـي بـين الأصـالة والمعاصرة.

5- تأخر إعداد المخططات التفصيلية في أطراف المدينـة، والأحيـاء الحديثـة والناشـئة، ممـا سمح بالبناء السابق للتخطيط بطريقة عشوائية، وأصبحت المخططات تلاحق التوسع العمرانـي؛ لتـوفير مـا يمكـن تـوفيره مـن الخـدمات الضـرورية، وتسـخير جـل اهتمامهـا للحفاظ فقط على استقامة بعض الشوارع.

6- التعويضات غير العادلة والإجراءات (الروتينية)، وتطويل المعاملات للمتضـررين من المواطنين، الذين أُخِذت أراضيهم، أو جزء منهـا، لإنشـاء المرافق والخدمات المختلفـة، عند تنفيذ المخططـات، وبالتـالي فـأن المـواطن لا يتـورع عـن بيعهـا أكثـر مـن مـرة، أو البنـاء فيهـا والـدفاع المسـتميت عنهـا؛ ممـا يـورث مشـاكل متعـددة، بمـا فيهـا تغييـر

1- Berger and Kampsax, Master Plan, Sana'a Comments of Draft final report. May, 1978.

2- الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، تشريعات التخطيط الحضري وتشريعات البناء، طبعة ثانية، عام 2012م.

استخدامات الأرض، والسطو على قطع الأرض المخصصة للخدمات والمساحات الخضراء، وإعاقة التخطيط الحضري، وتشويه المخططات.

7- عدم قدرة الجهات التنفيذية على الالتزام بالمخططات وحمايتها من التجاوزات، سواء في المناطق المخططة، أو الخاضعة للتخطيط، خاصة في المناسبات العامة (*)حيثُ يُتعدَّى على المخططات والأراضي الزراعية لبناء ألاف المساكن المخالفة، خاصة في الليل[1] والتي تستخدم غالباً مادة (البلك) لبنائها واستخدام النساء والأطفال دروعاً بشرية للحفاظ على هذه التجاوزات، وهذه الممارسات والسلوكيات لا تقتصر على الفقراء ومحدودي الدخل وعامة الناس، بل يمارسها بشراهة بعض من أهل النفوذ !!!

8- عدم تحديد النطاق العمراني الذي يفصل بين الاستخدامات الحضرية للعاصمة، وريفها المجاور، ليمنع التعدي على الأراضي الزراعية والمناطق المغذية للمياه الجوفية؛ مما أسبغ على المدينة التوسع التلقائي في كل الاتجاهات، بما فيه التوسع القافز، حيث ينمو عمرانها خارج المخططات القائمة وبعيداً عن التخطيط، بل ويلج عمران العاصمة في مختلف مجاري الأودية، ويتسلق على التلال والمنحدرات الجبلية المتضرسة المحيطة بالعاصمة، وافقادها جمالها وسحرها الطبيعي الجذاب.

9- غياب الرؤية التخطيطية المستقبلية لتطوير، وتحديث شبكة النقل الحضري بالعاصمة، وذلك من خلال تأهيل ممرات ومحاور طولية وعرضية تستوعب وسائل النقل الحديثة والسريعة كسكك الحديد ومترو الأنفاق والطرق المعلقة.

10- إهمال القرى والضواحي الحضرية التي تنمو حول العاصمة وغياب الرؤية، والآلية التخطيطية لدمج تلك القرى والضواحي المأسورة والجاري أسرها حضرياً؛ لتصبح أعضاء فعالة ضمن النسيج الاجتماعي والعمراني للعاصمة، وأضحت عبارة عن جيوب ريفية شاذة في جسم المدينة تفتقد لأبسط مقومات الحياة الحضرية عمرانياً واقتصادياً وسلوكياً.

11- غياب السياسة الإسكانية في البلد بشكل عام وفي أمانة العاصمة بشكل خاص؛ للحد من السكن الفردي والمساكن الشعبية والتوسع الأفقي للمدينة والتوجه نحو السكن الجماعي والتوسع الرأسي للبناء، من خلال تخصيص مناطق (أحياء) ذوي العمارات متعددة الأدوار (شقق سكنية) لإيواء وتسكين وتمليك محدودي الدخل وصغار الموظفين والفقراء والمهمشين بالتقصيط المريح، فملك السكن ضرورة حياتية ومعيشية بل ومن أبجديات المواطنة.

12- تموضع أغلب المدن السكنية الخاصة منها والعامة داخل حدود العاصمة ومحيطها الريفي، منها ما تم توزيعها رسمياً لموظفي الدولة، منها تلك المدن الموزعة لأفراد وضباط القوات المسلحة في بعض التلال والمنحدرات الجبلية شديدة التضرّس المحيطة بالعاصمة، كما هو في جبال مذبح والسنينة عصر وعطان والعشاش...الخ، غير الصالحة للتنمية العمرانية والفاقدة لأبسط المعايير والضوابط العمرانية، والتي سلبت منها جمالها الطبيعي وحولتها إلى مناظر منفرة وملوثة للعمران والبيئة.

---

*- ومن أهمها المواسم الانتخابية والأعياد الوطنية والدينية، حيث يتم اغتنامها كمواسم للمخالفات العمرانية، والتي يتم فيها بناء آلاف المساكن المخالفة.

1- إذ أُنشئت في أمانة العاصمة عشرات التجمعات العشوائية، بما فيها مدن الليل، منها مدن الليل بمذبح وبيت معياد وعطان وحزيز والحتارش والمطار...الخ، للمزيد انظر بحث الدكتور محمد عبد العزيز يسر، التحضر العشوائي وتأثيره على برنامج المجتمع الإنمائي، أمانة العاصمة – صنعاء، بحث غير منشور.

13- ضعف الرقابة واستشراء ظاهرة الفساد في الأجهزة التخطيطية والتنفيذية، قبل وأثناء وبعد إعداد وتنفيذ المخططات التفصيلية، ووجود عصابات (مافيا الأراضي) تشمل بعض المهندسين والإداريين وأصحاب النفوذ، ورؤوس الأموال للمضاربة في العقار، حيث يتم تتبع المخططات واستباقها بشراء قطع الأرض وتغيير مسار بعض الشوارع قبل التنفيذ والانقضاض على المساحات المخصصة للخدمات والحدائق، وتشويه المخططات التفصيلية قبل تنفيذها.

14- التداخل الإداري والتخطيطي القائم بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، وتضارب الصلاحيات وتقاطع المهام فيما بين الأجهزة التنفيذية والمجالس المحلية لكليهما، ومن ثم تنصل الأجهزة الإدارية والتخطيطية بالعاصمة عن القيام بدورها كما يجب، وتواضع كفاءة الأجهزة الإدارية والتخطيطية بمحافظة صنعاء عن مراقبة المناطق المحيطة بالعاصمة، حيث يتمدد عمران القرى والضواحي الريفية والتجمعات العمرانية الجديدة بشكل فوضوي بعيداً عن التخطيط، وهو بمنزلة بذر وزرع وخلق لتحديات عمرانية وتخطيطية، وبيئية تعيق تمدد عمرن العاصمة، وتشوه تخطيطها في المستقبل.

15- الخلل في البنية الهيكلية للأجهزة التخطيطية رأسياً وافقياً؛ نظراً لتعدد الجهات المشرفة على تنفيذ المخططات، وتداخل المهام والصلاحيات، وتضارب القوانين واللوائح بين الأجهزة التنفيذية والمجالس المحلية، والخلل في معايير التوظيف في الأجهزة التخطيطية، بما فيها التوريث وتوظيف الأقارب.

16- ضعف العلاقة بين الأجهزة التخطيطية، والجامعات، للاستعانة بالكوادر والخبرات الوطنية من الأكاديميين المتخصصين في التخطيط الحضري والإقليمي، والعلوم ذات العلاقة؛ لتلاقح الأفكار المثمرة والبناءة لوضع معالجات تخطيطية موضوعية وقائية وعلاجية، لها آلية إجرائية مزمنة ومستدامة وقابلة للتنفيذ وصالحة للحياة، تنعش التخطيط الحضري بأمانة العاصمة.

الاستنتاجات:

لقد توصل البحث إلى نتائج عديدة هي:

1- تشهد أمانة العاصمة تراجعاً وانحداراً شديدين في المشهد الحضري، والنسيج العمراني، ومستوى الخدمات الفوقية والتحتية كُلَّمَا ابتعدنا عن مركز المدينة واتجهنا نحو الأطراف.

2- يسير تخطيط عمران العاصمة في الاتجاه المعاكس لما هو حاصل في تخطيط مدن البلدان وعواصمها المختلفة، متقدّمة كانت تلك البلدان أم نامية.

3- تتنوع مظاهر الأزمة الحضرية في أمانة العاصمة تخطيطياً وعمرانياً واجتماعياً واقتصادياً وخدمياً وبيئياً.

4- هنالك عوامل عديدة أسهمت في تبلور ظاهرة الأزمة الحضرية في المرحلة المعاصرة، وفي مقدمتها التداخل والتضارب في الحدود الإدارية بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، وتداخل مهام وصلاحيات الأجهزة التنفيذية والمجالس المحلية لكليهما.

5- غياب المعالجات التخطيطية والتنموية والإدارية لمظاهر وعوامل الأزمة الحضرية القائمة بالوقت الراهن وفي الأفق المنظور؛ ممّا ينذر بتطور هذه الأزمة الحضرية إلى كارثة يستعصي حلها في المستقبل.

6- تسجل أمانة العاصمة في العقود الأخيرة مخطوطةً وتاريخاً أسوداً يقرأ بعد آلاف السنين، تمثل شواهد مادية على عبثية الإنسان والمخطط اليمني المعاصر.

7- ستتكبد الخزينة العامة مبالغ مالية فوق طاقتها، إذا توفرت الإرادة والإدارة الناجحة لتخطيط وتنمية أمانة العاصمة في المستقبل، ومع ذلك لم ولن تستطيع إصلاح ما أفسده الإنسان والمخطط في المرحلة المعاصرة.

التوصيات:

بما أن مشكلة البحث قائمة في عاصمة البلد السياسيّة وواجهته والإداريّة والتخطيطيّة، بل والحضاريّة، ونظراً لما تمر به العاصمة من تحديات، وأزمات متنوعة قائمة ومتنامية بما فيها تضخمها السكاني، وتمددها العمراني خارج التخطيط والمخططات، وسيادة البناء العشوائي في أطراف المدينة، وعجز وتراجع مختلف الخدمات والبنية التحتية، والتي لا تقتصر أضرارها على المرحلة الحالية، بل ستخلق عقبات وتحديات تعيق وتشوه تخطيط العاصمة في المستقبل، وبذلك فإن الدراسة توصي بإيجاد هيئة مركزية طارئة ومستقلة ماليّاً وإداريّاً، متفرغة لضبط تنظيم وتخطيط عمران العاصمة، تأتي في مقدمة أولوياتها وضع دراسات إجرائيّة لها حلول وقائيّة وعلاجيّة عاجلة، وآلية تنفيذيّة مستدامة، لمستقبل عمران العاصمة، من أبرزها ما يأتي:

أولاً: الإجراءات الوقائية:

1- ضرورة الاستفادة من تجارب العالم الناجحة في تخطيط المدن، وأخذ العبر من التجربة التخطيطية والعمرانية للمدن اليمنية؛ لتحديث تشريعات التخطيط الحضري وتشريعات البناء، من خلال تشخيص جوانب القصور والإخفاقات القائمة، بما فيها ضبط وتنظيم التمدد العمراني في وحول مجاري الأودية والتسلق العمراني في التلال والمنحدرات الجبلية، والبناء فوق أو تحت الحواف الصخرية، وعلى الأراضي الزراعية والمناطق البركانية وخزانات المياه الجوفية...إلخ، بما يسهم في وضع ضوابط ومعايير عصرية منظمة وموجهة للتخطيط العمراني في المستقبل.

2- تشخيص المشهد العمراني للعاصمة، وأخذ العبر من تجربتها التخطيطيّة؛ لتجاوز العثرات والحيلولة دون تكرارها في المستقبل؛ لأنه لا أفق مستقبلي واعد وآمن ومستدام للعاصمة، ولا يمكن معالجة وحصاد التحديات القائمة، والمدينة تتمدّد بشكل فوضوي، وتزرع تحديات جديدة بالأطراف.

3- الحفاظ على المواقع والمدن والقلاع والمدن التاريخية اليمنية وإحياء معالمها والترويج لها واستثمارها في الجانب السياحي، وخلق مورد اقتصادي متجدد ومستدام.
4- يمننة وتوطين المعايير العمرانية والتخطيطية، بما يتفق والمعطيات البيئية والاجتماعية والموروث العمراني والحضاري اليمني، مع الانفتاح على تجارب المدن العصرية والمدن الذكية والتكنولوجية والحوسبة الإلكترونية ونظم المعلومات الجغرافية في إدارة المدن الذكية، من خلال التوازن بين الأصالة والمعاصرة.
5- رفع نسبة الوعي الرسمي والمجتمعي بمخاطر البناء العشوائي، والتجاوز على المخططات العمرانية المعتمدة، وأهمية ضبط وتنظيم وترشيد التنمية العمرانية في تحسين نوعية وجودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية وسلامة البيئة الطبيعة حاضراً ومستقبلاً.
6- إيجاد علاقة متينة وشراكة فعالة ومثمرة بين المؤسسات، والهيئات الوطنية، والإقليمية للتخطيط الحضري والإقليمي، بالمؤسسات العلمية والأكاديمية ذات العلاقة بالتخطيط، والتنمية العمرانية، الحضرية والإقليمية.
7- يعكس المشهد المورفولوجي، والنسيج العمراني ومستوى الخدمات، والتخطيط الحضرية للمدن، مدى نضج المجتمع، ومدى تفاعله مع بيئته المحيطة سلباً أو إيجاباً في الماضي والحاضر،ومدى تأهيل المدن لاستيعاب والزيادة السكانية، وسائل النقل الحضرية الحديثة في المستقبل؛ فالمدن بحد ذاتها تمثل أبرز ظاهرة بشرية خلقها الإنسان على سطح الأرض، وتمثل أنموذجاً ومرآة تعكس مدى تطورالإنسان أو تخلفه عبر العصور.

ثانياً: الإجراءات العلاجيّة:

1- ضرورة وضع حد للتداخل الإداري والتخطيطي بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، لتصبح الكتلة العمرانية لمدينة صنعاء، وامتداداتها العمرانية القائمة والمتوقعة في المستقبل؛ تحت إدارة وتخطيط وتنفيذ وإشراف مكتب الأشغال بأمانة العاصمة.
2- الحدّ من تطاول الأجهزة التخطيطية بمحافظة صنعاء محدودة الإمكانات والقدرات، في تخطيط أو الإشراف على تنفيذ المخططات في أطراف العاصمة وحوافها ، وتفرغ أجهزتها التخطيطية لتخطيط وتنمية مدن الضواحي شبه الحضرية فقط، والمدن والمراكز الحضرية الواقعة في المحافظة، والتي تعاني من غياب المخططات وسيادة البناء العشوائي؛ لتصبح مصدات وأقطاب تخفيف ومستقبلات للهجرات الوافدة نحو العاصمة وذلك للحد من تضخم العاصمة سكانياً وعمرانياً في المستقبل هذا من جانب، ومن جانب آخر وهو الأهم لتكون مراكز وأقطاب تنموية فعّالة لتنمية محافظة صنعاء، والتي تعد من أشد محافظات الجمهورية حرماناً في مؤشراتها الحضرية[1]
3- وضع مخطط أساسي Master Plan، لتوجيه وترشيد عمران العاصمة في المستقبل، له إطار عمراني على شكل حزام أخضر يحدد مجال عمران العاصمة حتى عام 2040م كمرحلة أولى، وحظر العمران خارجه.
4- تنزيل المخططات التفصيلية لمختلف استخدامات الأرض داخل إطار العاصمة دفعة واحدة؛ لضبط إيقاع العمران في المستقبل على الأرض، والإشراف على تنفيذها.
5- تخصيص وتفرّغ العين واليد اليمنى لرصد ومكافحة التجاوزات التي قد تحدث خارج إطار المخططات المرسومة، وتفرّغ العين واليد الأخرى لتنفيذ المخططات الحديثة، ومعالجة التحديات القائمة على الأرض داخل إطار العاصمة.

1- للمزيد أنظر، علي احمد غزوان، ضواحي أمانة العاصمة صنعاء بين التنمية الحضرية والتكاثر السرطاني للعشوائيات، مجلة كلية الآداب، جامعة ذمار، العدد(8)، 2018م، ص 179.

6- ضرورة احترام قداسة هذه المخططات العمرانية، وسيادتها للجميع وعلى الجميع، من خلال التعويضات العادلة والمنصفة والفورية للمتضررين من المخططات، ووضع عقوبات وتشريعات ضابطة ورادعة تجرم التجاوز على استخدامات الأرض المخططة، واستخدام القوة لردع كل من تسول له نفسه تشويه، أو إعاقة تنفيذ المخططات مهما كانت حجته أو كان موقع نفوذه.

7- وضع خطة عمرانية، وتنموية، وإسكانية؛ لتأهيل التجمعات العمرانية العشوائية الحديثة، والقرى الزراعية الموروثة، الماسورة منها، والمتوقع أسرها حضرياً ضمن النسيج الحضري لأمانة العاصمة؛ كي يتم دمجها اجتماعيا واقتصادياً وعمرانيا بشكل مخطط ومدروس؛ لتصبح أجزاء عمرانية مثمرة وأعضاء فعالة ضمن النسيج الاجتماعي والعمراني الحضري للعاصمة.

8- وضع خطة لتطوير، وتحديث شبكة النقل الحضري بالعاصمة؛ لتسهيل وتذليل انسيابية الحركة المرورية بمحوريها الطولي - شمال جنوب - والعرضي – شرق غرب – وتأهيل العاصمة لاستيعاب وسائل النقل الحديثة والسريعة كسكك الحديد، ومترو الأنفاق، والطرق المعلقة.

9- إيجاد سياسة حضرية وإسكانية وتنموية مدروسة، وفعالة على المستوى الوطني؛ لتخطيط وتنمية المدن المتوسطة والصغيرة، وخاصة المتوطنة منها في الأقاليم النائية بما فيها إنشاء مدن جديدة؛ بهدف تعمير تلك المناطق الخالية وشبه الخالة، وتحقيق الانتشار والتوازن الحضري، بعيداً عن العاصمة؛ لإيواء وتسكين وتمليك محدودي الدخل، وصغار الموظفين، والفقراء؛ والمهمشين بالتقسيط يالمريح؛ وذلك للحد من السكن الفردي والمساكن الشعبية والتوسع الأفقي بأطراف المدن الرئيسة وفي مقدمتها أمانة العاصمة.

10- ضرورة استغلال التحول الحضري وتوظيفه تنموياً، بما يخدم الاقتصاد والتنمية الوطنية المتوازنة والمستدامة، من خلال التوجه الرسمي لمكافحة الهجرة والتحضر العشوائي وتوجيه وترشيد الهجرة الداخلية وتوطينها تنموياً؛ بما يسهم في توزيع الأحمال السكانية الحضرية، والعمرانية، والتنموية بين الأقاليم.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- أبو عياش، عبد الإله، التحضر في الوطن العربي، تقييم جغرافي للبعدين الاقتصادي والاجتماعي،قراءات في الجغرافية الاجتماعية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987م.

2- يسر، محمد عبد العزيز، الموروث الحضاري لصنعاء القديمة، دار جامعة صنعاء للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2013م.

3- الهمداني، أبي محمد الحسن، تحقيق داود هنريك موللير، صفة جزيرة العرب، مطبوعات مجمع العربية السعيدة، صنعاء، 2014م.

4- الهمداني، أبي محمد الحسن، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، كتاب الإكليل، الجزء الثامن، مكتبة الإرشاد صنعاء، 2008م.

5- فهمي، نهى السيد حامد، المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري، قراءات في الجغرافية الاجتماعية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987م.

ثانياً: الرسائل العلمية

1- الشرعبي، عبد الجليل محمد ردمان، حصاد مياه السيول وإمكانية الاستفادة منها في تغذية المياه الجوفية في حوض صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلّية الآداب، جامعة صنعاء، 2017م.

2- غزوان، علي أحمد محمد، التباين الحضري في اليمن وأثرة على التنمية المتوازنة والمستدامة باستخدام Gis، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة صنعاء، 2015م.

3- غزوان، علي أحمد محمد، التوسع الحضري لأمانة العاصمة وأثرة على الأراضي الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة صنعاء، 2009م.

ثالثاً الدوريات

1- الأشعب، حسني خالص، وعلي أحمد غزوان، الجيوب الريفيّة في أمانة العاصمة، مجلّة الجمعية الجغرافية اليمنية، العدد الخامس، 2014م.

2- الزبيدي، حسين تركي، نحو سياسة لا مركزية للتخطيط في العراق، مجلة المخطط والتنمية، العدد(16)، 2007م.

3- العشاوي، عبد الحكيم ناصر، التخطيط الحضري في الجمهورية اليمنية: المعوقات والمعالجات من 1962-2002م، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، العدد الثاني، 2003م.

4- العنقري، خالد، أبعاد التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد 3، الكويت، 1989م.

5- حسن، إلهام، تحديات المستقبل في التخطيط الحضري، الدروس المستقاة من التجارب الأوربية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27، العدد الثاني، 2005م.

6- غزوان، علي أحمد محمد، ضواحي أمانة العاصمة صنعاء بين التنمية الحضرية والتكاثر السرطاني للعشوائيات، مجلة كلية الآداب، جامعة ذمار، العدد(8)، 2018م.

7- غزوان، علي أحمد محمد، تراجع الوظيفتين البيئية والترفيهية للحدائق والمتنزهات الخضراء في أمانة العاصمة: دراسة في جودة الحياة، باستخدام GIS، بحث مقبول للنشر، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، العدد السادس، 2020م.

8- ميّا، رولا أحمد، التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 26، العدد الأول، 2010م.

9- يسر، محمد عبد العزيز، التحضر العشوائي وتأثيره على برنامج المجتمع الإنمائي، أمانة العاصمة –صنعاء،بحثغيرمنشور.

رابعاً: التقارير والمنشورات

1- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، حالة المدن العربية، تحديات التحول الحضري،2013م.
2- الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، أمانة العاصمة، الدليل الإحصائي لأمانة العاصمة عام، 1993م، 1994م،2000م 2001م.
3- الجمهورية اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، الموسوعة اليمنية، المجلد الثاني، 1992م.
4- الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، تشريعات التخطيط الحضري وتشريعات البناء، الطبعة السادسة، عام 2012م.
5- الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، الجريدة الرسمية، 1983م.
6- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (2006-2010م).
7- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية (2001-2005م) الجزء الثالث.
8- الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، قانون الإدارة (السلطة) المحلية، عام 2000م.
9- المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون البلدية والقروية، دليل إعداد وتحديث المخططات الإقليمية، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ.
10- Berger and Kampsax, Master Plan, Sana'a Comments of Draft final report. May, 1978.

خامساً: شبكة الإنترنت

1- شبكة الإنترنت، معجم المعاني، على الرابط www.almaan.com بتاريخ 10/ 1/ 2018م.
2- شبكة الإنترنت، موقع تسيير التقنيات الحضري، بحث في التخطيط الحضري، على الرابط http://3omran-aghil.asso-web.com، بتاريخ 30/1/ 2018م.